والجسم المستقل من صورة نوعيه الى اخرى ليس بباق بل ينعدم الاول ويحصل
جسم اخر بخلاف الكيف فان الجسم موجود ومستمر الوجود عند حصول
النوع الاول وزواله وحصول النوع الاخر اقول هذا اعتراف بفساد
الدليل الاول ولا في سائر المقولات اى بالذات فانها تابعة لموضوعاتها
في وقوع الحركه وعدمه فان وقعت الحركه في موضوعاتها بان يكون قابله
للاشتداد والتنقص وقعت فيها ايضا بالتبعية والا فلا وقيل لانها
اعراض نسبيه لا تعقل قيامها بذواتها بل تكون ابدا عارضه لغيرها واذا
كانت كذلك كانت في وقوع الحركه وعدمها لا محاله تابعه لمعروضاتها
وهو ليس بشي لان الاين والكم والوضع كذلك مع جواز الحركه
فيها ثم التفصيل ههنا على ما قيل هو ان متى لا تقع فيه الحركه لان انتقال
الجسم من شهر الى شهر ومن سنة الى سنة انما يقع دفعه لا على التدريج
والا كان لمتى متى اخر وهو مح وكذا الاضافه لانها من الامور التي تحصل
في آن وفيه نظر اذ يرد بالاتم الخصم حصول كل اضافه في آن فانه ليس بديهي
مع ان فيه ما مر بل الحق ان معروضها ان كان مما تقع فيه الحركه كالاسخنية العارضة
للحراره فقد تقع فيها الحركه ايضا وان كان مما لا تقع فيه الحركه لعدم
قبوله الحركه والتنقص كالابوة العارضه للاب فلا واما الملك فان
فسر بما ذكره المصنف من قبل يكون الحركه فيه تابعه لمعروضه وان فسر
بنسبة الشي الى غيره نسبة التملك كما قال بعضهم فلا يقع اذ الانتقال
من نسبة الى اخرى يكون دفعيا واما ان يفعل وان ينفعل فذهب
جماعة منهم الامام الى انه لا يقع فيهما الحركه لان انتقال الجسم من التبرد
الى التسخن مثلا ان كان دفعه فلا حركه وان كان بالتدريج فان لم يبق
التبرد باقيا لم يكن الحركه واقعه في التبرد وان كان باقيا لزم ان يكون الشيء
في حالة واحده متوجها الى الضدين لان التبرد توجه الى البرودة والتسخن
الى السخونة وذهب قوم الى جواز وقوع الحركه فيهما لانا نشاهد ان الشي
قد ينتقل من السواد الى غاية السواد وفيه نظر لان الحركه ههنا الست

ولد صح

الاسوداد صح

فيها بل في الهيئة التي يحصل بعد الفعل والانفعال ولا بد لكل حركة من
ستة امور ما منه الحركه وهو المبدا وما اليه وهو المنتهى وما فيه وهو احدى
المقولات الاربع وما له الحركه اى المتحرك لانها عرض لا بد لها من محل وفسره
بعضهم بالاجله الحركه اى الغاية وهكذا في شرح الملخص فانه ذكر ان
المراد بما له الحركه هو الحصول في المكان الذي توجهت الحركه اليه وفيه نظر
فانه يلزم الاخلال ح بذكر المتحرك مع ان ما اليه الحركه يتضمن ذكر الغاية
وما به الحركه وهو المحرك كالطبع والقاسر والزمان الذي تقع فيه
الحركه وتشخص الحركه انما يتحقق بوحدة موضوعها لانه لو تعدد لم تكن
الحركه واحدة بالتشخص لاستحالة قيام الواحد بالشخص بمحلين مختلفين و
زمانها وما هي فيه اذ الواحد قد يتحرك الى جهتين في زمانين هذا تعليل
لاعتبار وحده الزمان وقد يستحيل وينمو في آن واحد هذا تعليل لاعتبار
وحده ما فيه الحركه كان يجب ان يقال في زمان واحد لان الحركه لا تقع في
الان والاستحالة والنمو حركة اللهم الا ان يقال يحمل كل على التسامح ما منه
او على خطاء من الناسخ ومتى اتحد ذلك اي الموضوع والزمان وما هي فيه
اتحد المبدا والمنتهى لا محاله ولا عبرة في تشخص الحركه بوحده المتحرك وتعدده
اى لا يلزم من وحده المتحرك تشخص الحركه ولا من تعدده تعددها لان المحرك
الواحد قد يفعل حركات تختلف والحركه الواحده قد يصدر عن محركين
كما اذا حرك محرك جسما وقبل انقطاع الحركه حركه محرك اخر فالحركه واحدة
والمحرك متعدد قيل فيه نظر لان المحرك الثاني لا بد من ان يكون له اثر و
اثره لا يجوز ان يكون هي الحركة التي وجدت لامتناع اسناد الاثر الواحد الى
مؤثرين تامين بل يجب ان يكون حركه اخرى مغايرة للاولى فمع تغاير الحركتين
لا تشخص الحركه واجيب بانه لا يريد بالحركه الواحده الا الحركه المتصله من المبدا
الى المنتهى وههنا كذلك لان الغرض ان كان اثر الاول متصل باثر الثاني
فان قلت الموجب للكل للحركه اذا كان امرين لزم اسناد الاثر الواحد الى
مؤثرين تامين قلت انما يلزم ذلك لو لم يكن احدهما موجبا لاحد جزئيه والاخر

Copyright © King Saud University